

إصلاح النظام العالمي استراتيجيات القوة واستراتيجية المؤتلف الإنساني

■ رضوان السيد

قام النظام الدولي المعاصر في الأساس على ركيزتين: **ف** ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)¹، وتُمثّل الركيزة الأولى تطوراً غربياً طويل الأمد هدفَ لتجنب الحروب والنزاعات، ومعالجة آثارها إذا وقعت. أما الوحدة الأساسية في هذا النظام فهي الدولة الوطنية / القومية ذات السيادة. ولذلك فإنّ الأمم المتحدة بعد عُصبة الأمم هي اجتماعٌ للدول المستقلة ذات السيادة؛ للتشاور في شؤون التعايش على مستوى العالم، وضّون الأمن والسلم الدوليين. فالهيئة العامة المكوّنة من تلك الدول هي بمثابة البرلمان العالمي الذي تُناقشُ فيه كل القضايا والمشكلات؛ في حين يصبح مجلس الأمن بمثابة حكومة الطوارئ التي تمنع النزاعات أو تتوسط فيها أو تعالج تداعياتها. وفي حين كان عدد أعضاء الجمعية العامة يزداد تبعاً لاستقلال الدول ودخولها في الأمم المتحدة؛ فإنّ أعضاء مجلس الأمن كانوا أربعة كباراً، هم

1 - قارن على سبيل المثال؛ مصطفى سلامة حسين: الأمم المتحدة (1986).



المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، وانضمت الصين إلى المجلس عندما رفع الغربيون - وفي طليعتهم الأميركيون - الحظر عن العملاق الصيني في السبعينات من القرن الماضي؛ فصار أعضاء مجلس الأمن الدائمون والذين لهم حق الاعتراض (الفيتو) خمسة. أما التسعة الباقون فهم أعضاء غير دائمين، يمثلون جهات أخرى في العالم غير جهات الدول الكبرى، على المستوى القاري أو الإقليمي، ويستطيعون التصويت أو عدمه، لكنهم لا يملكون حقَّ الفيتو.

لقد كان الهَمُّ الأولُّ للأمم المتحدة بعد الحرب مباشرةً حفظ السلام²؛ بسبب التجربة الفظيعة التي أدت إلى خراب أوروبا وروسيا، واستخدام السلاح النووي ضد اليابان. ولذلك كان تفكير وسلوك القوى العظمى الحفاظ على التوازن، بما يتضمن الأوضاع التي سادت بعد الحرب، رغم كثرة المآخذ عليها. فقد استخدمت القوى الغربية ضد المعسكر الروسي مقولة الحرية، في حين استخدم الروس أولاً مقولات السلام والاستقرار، ثم أفضوا - بسرعة بعد وفاة ستالين - إلى استخدام مقولتي التحرر والعدالة.

على الرغم من الحرب الباردة أو بسببها انطلقت حيويتان فائقتا القوة من خارج الأمم المتحدة ثم من داخلها: الأولى حركة التحرر من الاستعمار. والثانية الدخول في بناء المفوضيات والوكالات والعهود والمواثيق العالمية. فمنذ مطلع الخمسينات (تاريخ انطلاق الحرب الباردة) وحتى منتصف الستينات ظهرت أعدادٌ من الدول الكبرى والوسطى المستقلة في آسيا وإفريقيا وحتى في أوروبا؛ ظهرت الصين وظهرت الهند وظهرت إندونيسيا ومصر وظهرت يوغوسلافيا. والدول الجديدة والشاسعة هذه عدتْ نفسها ذات رسالة مفادها تحرير آسيا وإفريقيا من الاستعمار. وقد اجتمعت هذه الدول وأنشأت تحالفاً في باندونغ بإندونيسيا، وظهرت حركة عدم الانحياز أو دول الحياد

2 - قارن بكتاب هادوين وكوفمان: اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة (1998).

الإيجابي. وهذه الدول ما ساعدت حركات التحرر الثورية في آسيا وإفريقيا فقط؛ بل بحثت عن أحجامٍ وفعالياتٍ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن، للخروج من الجمود الذي بعث عليه الحرب الباردة بين الجبارين. ولأنّ الاتحاد السوفياتي كان طرفاً رئيسياً في الحرب الباردة؛ فإنّ عاقدَي المؤتمرات لم يدعوه؛ لكنّ المسؤولين السوفيات - بدءاً بخروتشيف - عدّوا هؤلاء حلفاء، ودعموا مطالبهم في الأمم المتحدة وفي خارجها. وهكذا فقد جرى التعويض عن الجمود الانقسامي الذي أحدثته الحرب الباردة، بالتنافسية بين القوتين

على الرغم من الحرب الباردة أو بسببها انطلقت حيويتان فائقتا القوة من خارج الأمم المتحدة ثم من داخلها: الأولى حركة التحرر من الاستعمار. والثانية الدخول في بناء المفوضيات والوكالات والعهود والمواثيق العالمية.

العظميين على كسب ودّ أقطاب عدم الانحياز، والدول الجديدة المناضلة للخروج من أسر الاستعمار، وُضِعَ العالم الجديد. فالولايات المتحدة - بعكس الدول الاستعمارية القديمة - ما كانت نصيرةً لاستمرار الاستعمار. ولا ننسى أنّ مبدأ أو حقّ تقرير المصير للأمم والشعوب المستعمرة إنما أطلقه في الأصل الرئيس الأميركي وودرو ويلسون في عام 1920 في نهاية الحرب العالمية الأولى. لقد تنافس الطرفان على الدول الجديدة، بهدف جذب إدارتها كلٌّ

إلى معسكره، وانصرف كلٌّ من الطرفين لمساعدة الدول المستقلة حديثاً في بناء إدارتها، وفي إطلاق اقتصادها. وعلى الرغم من أنّ الأميركيين كانوا الأقدر على المساعدة بعد أن أطلقوا حركة إعادة البناء في أوروبا المحطّمة؛ فإنّ السوفيات كانوا يمتلكون جاذبية الأيديولوجيا والمساعدة العملية في حركات وثورات التحرر من الاستعمار.

لقد كان من فوائد موجة التحرر من الاستعمار، إطلاق فعاليات الأمم المتحدة المقيدة أو المعطّلة رغم الميثاق المتقدّم للعام 1945، في تنشيط المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ودعم المفوضيات والوكالات للتنمية والتغذية والصحة والزراعة والثقافة والآثار، ومحكمة العدل الدولية.. الخ.



ويدخل في بابٍ آخر - ليست له علاقة مباشرة بالأمم المتحدة؛ بل بالتعاون الدولي في حلّ مشكلات الدول النامية والجديدة - ظهوراً وفعالية مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع أن تلك المؤسسات قد تعرضت للنقد الشديد من جانب الليبراليين واليساريين بوصفها أدوات انضباطٍ لصالح المعسكر الغربي، وضد مصالح الطبقات الفقيرة في دول العالم الثالث. أما اليوم - وكما هو معروف - فقد صار مسلماً بها رغم استمرار النقد الشديد من كبار المفكرين الاقتصاديين.

لكن عندما ندخل في الحديث عن اليونسكو والثقافة والتراثات الوطنية والآثار، نصل إلى الركيزة الثانية من ركيزتي النظام العالمي الحديث والمعاصر وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). يقوم نظام الأمم المتحدة على الدول المستقلة ذات السيادة. فمصطلح الأمم (Nations) في اسم المنظمة العالمية يعني الدول، وهو الأمر المعروف في اللغات الغربية الحية. أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيُعنى بالفرد الإنساني وحقوقه الأساسية وحرياته. وبالطبع فإنّ فهم واضعي الإعلان أن تكون «لمفوضية» ثم للجنة حقوق الإنسان سلطة رقابة على الدول في ممارستها تجاه رعاياها أو مواطنيها. وكما كان من شأن الدول الجديدة - لكي تدخل في النظام العالمي - أن تتقدّم بطلبٍ إلى الأمم المتحدة للدخول في النظام، تجري الموافقة عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكأنّ المعنىّ بذلك الالتزام بنصوص الإعلان ومقتضياته. وكما صارت لليونسكو سلطة اعتبارية في المجال الثقافي والتربوي على مستوى العالم؛ صارت «لمفوضية» ثم للجنة حقوق الإنسان سلطة اعتبارية فيما يتعلق بحقوق الأفراد أو الفئات في الدول والمجتمعات العالمية، وهي تستطيع إصدار البيانات وإدانة التصرفات المُخِلّة بالحق الإنساني على مستوى العالم. أما الجانب الآخر من إنجازاتها فتمثّل عبر عقود - إلى جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة - في عقد المؤتمرات وإصدار العهود والمواثيق المتعلقة بالمرأة والطفل والحرية الدينية، وحقوق الأسرة. وقد صار من حقّها قبول طلبات وشكاوى وتظلمات من الأفراد والفئات

والجمعيات المدنية العاملة في الشأن الإنساني. ثم إنها معنية بالتراث الثقافي المعنوي والمادي في جميع أنحاء العالم.

مطالب إصلاح النظام العالمي:

في الخمسينات والستينات من القرن العشرين تصاعدت مطالب الإصلاح في النظام العالمي. وأول مطالب الإصلاح توسيع مجلس الأمن³ بحيث يضمّ الدول الكبرى الجديدة، وأن يكون لها حق الفيتو مثل الأقطاب المنتصرين في الحرب. وكان مطلب إدخال الصين أول تلك المطالب

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُعنى بالضد الإنساني وحقوقه الأساسية وحرياته. وبالطبع فإنّ فهم واضعي الإعلان أن تكون «لمفوضية» ثم للجنة حقوق الإنسان سلطة رقابة على الدول في ممارستها تجاه رعاياها أو مواطنيها.

بوصفها أكبر دول العالم من حيث عدد السكان. وكانت دول عدم الانحياز أول من رفع ذلك المطلب. ثم بعد دخول الصين - رغم التأخر الطويل - جرى ذكر الهند وإندونيسيا ويوغوسلافيا. وما لبّي هذا المطلب، بل صار هناك تمثيل غير دائم للمجموعات والقارات والنواحي المتميزة، مثل المجموعة العربية، ومجموعة أميركا اللاتينية، وأميركا الوسطى، وشرق آسيا.. إلخ، حتى بلغت تسع مجموعات كما سبق القول، وتبدل دولة العضوية من

ضمن المجموعة كل عدة سنوات. والواقع أنّ من أسباب عدم تحقّق هذا المطلب تحطّم تحالف دول عدم الانحياز أو دول الحياد الإيجابي. فعندما اشتدّت الحرب الباردة في الستينات من القرن الماضي، ثم في الثمانينات، وبعد دخول الصين، سقط سوكارنو في إندونيسيا وتغيّرت تحالفاتها، وضعفت مصر بعد هزيمة عام 1967، وتحطّمت وحدة يوغوسلافيا، وبمضيّ عهد آل غاندي تغيرت توجهات دولة الهند. ولذلك تغير الطرح، وجرى البحث في التعددية القطبية؛ بحيث لا يقتصر الأمر

3 - قارن موريس برتران: الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد (1994)، وأحمد الرشيد: الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن (1996).



على القطبين وصراعاتهما، وقامت مجموعات تحالف على مستوى القارات مثل منظمة الوحدة الإفريقية، وآسيان، والتحالف من حول روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، والاتحاد الأوروبي، وتحالف النمر من حول الصين، وتحالف الدول الثماني الصناعية الكبرى، وتحالف الاقتصادات العشرين. وعلى الرغم من التقدّم الصيني الكبير، والنسبة المتنامية للصين في الاقتصاد العالمي، وتوثق علاقاتها بروسيا الاتحادية؛ فإنّ الولايات المتحدة لا تزال هي القوة الرئيسة في العالم اقتصادياً وعسكرياً.

بعد مطلب توسيع مجلس الأمن تصاعد مطلب عدّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مُلزمة⁴، بدلاً من اقتصار الإلزام على قرارات مجلس الأمن. وكانت الحجة وقتها أنها بسبب الصراع الأميركي/ الروسي والآن الأميركي/ الصيني - الروسي؛ فإنه في ثلثي الحالات التي تُعرض على مجلس الأمن لا يمكن اتخاذ قرار، وتبقى المشكلات مشتتةً من دون حلول. ولذلك لا بد أن تزداد صلاحيات الجمعية العامة، بوصفها هي البرلمان العالمي. لكنّ الولايات المتحدة كانت تُعارض ذلك، ولا يبدو الآن أنّ الصينيين والروس أيضاً متحمسون لذلك. وهكذا فإنّ الاتجاه العالمي للتعددية القطبية اقتضى في العقود الماضية لجوء الدول الناجحة اقتصادياً إلى تكوين مجموعات من حولها، تجمعها المصالح المشتركة الاقتصادية والاستراتيجية في سائر أنحاء العالم.

ولأول وهلةٍ ما بدا أنّ التعددية القطبية العملية تُهدّد الأمم المتحدة؛ بل فكّر البعض أنّ تعدد الأقطاب يمكن - عن طريقة إضعاف التمرکز - من تخفيف الاستقطاب بين الدول العظمى. وعندما سقط الاتحاد السوفياتي (1990) أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب عن ضرورة نظامٍ عالميٍّ جديد، فحسب كثيرون أنّ ذلك يعني تقوية الأمم المتحدة، وتوسيع مجلس

4 - أحمد سيد أحمد: مجلس الأمن (2010)، وسوسن أبو حسين: تحرير الأمم المتحدة (2009).

الأمن، بحيث يصير التشارُكُ في بيئات القرار على مستوى العالم أقرب لتحقيق السلام والعدالة. إنما بعد عدة سنواتٍ سيطرت في القرار الأميركي نزعتان متناقضتان الواحدة بعد الأخرى، وتوشك الثانية منهما أن تسود في سياسات القطب الأعظم: النزعة الأولى: هي نزعة الهيمنة ولو باستخدام القوة. والثانية: هي نزعة الهوية والخصوصية كما عُرفت في عهد الرئيس ترامب، وتعني تقديم المصالح الأميركية الاقتصادية على الالتزامات تجاه أمن العالم واستقراره من جهة، والزُهد في الأمم

المتحدة بوصفها كياناً لا فائدة منه⁵. أما روسيا - المؤسسة الأخرى للمنظمة الأممية - فلا تُظهر حماساً كبيراً للحفاظ على المنظمة الأممية - في حين تعرض الصين بديلاً في مشروعها العالمي للحزام والطريق.

وهكذا فإنّ الاضطراب في النظام العالمي يتمثل في أربع ظواهر: ظاهرة تكوُّن المجموعات الإقليمية التي تنكمش على نفسها، وتميل في الوقت نفسه للتمدد على حساب المجموعات الأخرى - وظاهرة صعود الهويات القومية والدينية على مستوى الدول وداخلها والميل

للإقصاء بالداخل وتجاه الخارج المجاور - وظاهرة الاستعصاء على القانون الدولي من جانب الكبار والأوساط والصغار، وعجز مجلس الأمن عن الإرغام على الخضوع للقانون الدولي بسبب الانقسام بداخله، كما العجز عن إنفاذ قراراته - وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية بحيث يطرح ذلك من جديد مصائر النظام الرأسمالي العالمي، في ظل الاختلال البيئي، والصراع على الموارد، ووباء كورونا.

5 - قارن سعيد اللاوندي: أمريكا في مواجهة العالم، حرب باردة جديدة (2004).

بعد مطلب توسيع مجلس الأمن تصاعد مطلب عدّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مُلزِمة، بدلاً من اقتصار الإلزام على قرارات مجلس الأمن. وكانت الحجة وقتها أنها بسبب الصراع الأميركي / الروسي فإنّ مجلس الأمن صارت حركته مقبّدة كثيراً.

أوضاع النظام العالمي في العقدين الأخيرين :

ذكرتُ من قبل مقولة المؤرخ الراحل أريك هوسباوم أنّ ثلثي المشكلات التي تُعرضُ على مجلس الأمن لا تجدُ حلاً. ويقسم المتابعون للنظام العالمي تاريخه الحديث والمعاصر بعد الحرب الثانية إلى ثلاثة أقسام: حقبة الحرب الباردة (1949-1990)، وفترة الهيمنة الأميركية (1990-2008)، وحقبة سياسات القوة (2008 - إلى اليوم والغد). في الحقبة الأولى جرى تقييد شديد على الميثاق وإمكانيات تطبيقه بسبب صراع الجبارين. فلم يكن يمر قرار إلا إذا اتفق عليه القطبان. وهو عندما يمر فإنّ التنازلات المتبادلة تُفقد القرار زخمه الأول والكبير. ثم إنه نادراً ما تكون هناك جهة جاهزة للتطبيق بالقوة (= القانون الدولي الإنساني) تحت الفصل السابع. ومع ذلك هناك حالات بارزة صار فيها تعاونٌ مثل إزالة النظام العنصري في روديسيا وجنوب إفريقيا، ومثل التوافق في الخمسينات على إيقاف العدوان على مصر من جانب إسرائيل وبريطانيا وفرنسا. كما أنّ هناك حالات جرى التوافق فيها على إرسال قوات دولية لوقف إطلاق النار، أو لفرض الهدنة بين دولتين متنازعتين. أما الجانب الإيجابي في الأمر كله فهو حدوث نوع من التوازن، بحيث لا يحدث ظلمٌ شديداً على طرفٍ واحدٍ في أي نزاع؛ لأنه إذا تدخلت الولايات المتحدة إلى جانب طرف؛ فلا شك أنّ الروس سي تدخلون إلى جانب الطرف الآخر. ولذلك حدثت حالة استقرارٍ من نوع ما في المجال العالمي؛ لأنّ التغيير الجذري لصالح طرفٍ ما عاد ممكناً.

ولأقلّ من عقدين بعد نهاية الحرب الباردة سادت فترة الهيمنة الأميركية، فكانت مؤسسات الأمم المتحدة - بما في ذلك مجلس الأمن - تستجيب للطلبات الأميركية. وما انتهت هذه الفترة بسبب استعادة روسيا والصين القدرة على التدخل فقط؛ بل ولظهور ما صار يُعرفُ بالإرهاب العالمي أيضاً. لقد كانت الولايات المتحدة في ذروة قوتها العسكرية والاقتصادية، ولأنها كانت طليقة السراح فقد شنت حروباً متنوعة في شتى

أنحاء العالم، ومع ذلك فإنه ما كان بمقدورها بمفردها ضبط أو إخماد هذه الظاهرة الجديدة والمخيفة، والتي وصل فتكها إلى درجة الهجوم على الولايات المتحدة ذاتها عام 2001. ولذلك وجدت الولايات المتحدة ضرورةً في الاستعانة بالأمم المتحدة، أو في الحقيقة التماس المساعدة حتى من خصومها، أو إقامة تحالف على المستوى العالمي لمكافحة الإرهاب.

كان هناك إذن سببان مباشران للضعف الذي استشرى في المؤسسة الدولية الرئيسية في فترة الهيمنة، أو لتراجع التعاون على المستوى الدولي، كما ذكر روبرت أكسيلرود⁶:

لقد كانت الولايات المتحدة في ذروة قوتها العسكرية والاقتصادية، ولأنها كانت طليقة السراح فقد شنت حروباً متنوعة في شتى أنحاء العالم، ومع ذلك فإنه ما كان بمقدورها بمفردها ضبط أو إخماد هذه الظاهرة الجديدة والمخيفة، والتي وصل فتكها إلى درجة الهجوم على الولايات المتحدة ذاتها عام 2001.

السبب الأول: إن الأميركيين - رغم قولهم: إنه لا غنى عن تفعيل النظام الدولي وتجديده وتعظيم فعاليته - مالوا لفرض كل شيء، وبالقوة إن لم يمكن بالدبلوماسية.

والسبب الثاني: تصاعد التحديات للهيمنة من جانب القوى الجديدة الصاعدة مثل الصين، أو التي استعادت بعض قواها مثل روسيا الاتحادية.

يبيد أن ذلك ما دفع هؤلاء الكبار جميعاً إلى البحث في استعادة الحد الأدنى من التعاون داخل

المؤسسات رغم ازدياد دوافعه؛ وإنما الذي حصل من تعاون - ومن خارج الأمم المتحدة - كان ضد الإرهاب، مع استمرار الصراعات في الجوانب الأخرى. وهذا يوصلنا إلى أمرين اثنين: دخول المرحلة الثالثة والحالية من النظام الدولي، ووجود علك أخرى للصراع والانقسام داخل الأمم المتحدة وخارجها. لقد تحولت الأيديولوجيات الراديكالية أو بعضها - والتي كانت بضاعة المعارضات اليمينية واليسارية - إلى سياسات حتى لدى دول كبرى مثل

6 - روبرت أكسيلرود: نشأة التعاون. بيروت، 2013.



الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا الاتحادية، وبعض الدول الليبرالية تقليدياً. وبالطبع فإنّ العقل الأيديولوجي الجديد لأنظمة الهوية والخصوصية لا يتسع لنزعات وسياسات التعاون الواسع من أجل السلام العالمي، ومعالجة المشكلات العالمية الكبرى بالانفتاح والبذل والمبادرات.

وهناك أمرٌ مهمٌّ جداً يشكّل روحاً عاماً، ويقع في أصول وخلفيات الصراعات، ففي فترة الهيمنة الأميركية - بعد انتهاء الحرب الباردة - ذكر الاستراتيجيون المعادون للعولمة والناصرين لها أنّ الحقبة الجديدة تتميّز بأمرين رئيسيين: تغيير طبيعة الصراعات، وانطلاق قوى السوق. فالصراعات - بحسب فوكوياما وهنتنغتون وآخرين - صارت ثقافية وما عادت استراتيجية. والاقتصادات القوية وقوى الحرية والسطوة الثقافية هي الأسلحة الجديدة والباقية للمرحلة الجديدة. وصحيح أنّ الفكرة الأولى ظهرت إشارات إلى صحتها أو إمكانها من خلال تعمق أفكار وسياسات الهوية الدينية والثقافية/ القومية، وظهور الأصوليات العنيفة. إنّما على الأرض وفي المجال العالمي صارت قوى السوق واقعةً في أصل الصراعات التي لا تخمد. ولذلك صار هذان الأمران هما المَعْلَمَين الرئيسيين للمرحلة التي سميناهما ثالثاً في النظام العالمي، والتي ظهر ويظهر خلالها ضعف الإدارة الجماعية المتمثلة في الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁷.

وفي ظل الصراعات الاقتصادية والاستراتيجية من جهة، والصراعات الثقافية/ الدينية من جهة ثانية تفاقمت الحروب من كل نوع: الاقتصادية والاستراتيجية والإقليمية وفيما بين الدول وبدواخلها. وقد نال المنطقة العربية منها وفيها أفضع الأهوال. وأهم ضحايا الحروب المشتعلة السلام والاستقرار، والعدالة وإنسانية الإنسان، والعجز الفادح في المؤسسات الدولية عن المواجهة أو المعالجة⁸.

7 - قارن نعوم تشومسكي: الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون العالمية (2009).

8 - محمد يوسف الحافي: الهيمنة الأميركية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي (2014).

المقاربة الإنسانية والأخلاقية والمؤتلف الإنساني:

عندما نركّز على الاختلالات والتفويتات في النظام العالمي واستراتيجيات القوة التي تتحكّم فيه، والتي تسبّبت في دمارٍ كبيرٍ في البيئة وال عمران والحياة الإنسانية؛ فليس معنى ذلك أنه لم تكن هناك أفكارٌ ومبادراتٌ للوعي والإصلاح والعمل القيمي والأخلاقي. فقد تكوّن في عالم اليوم ما صار يُعرف بالمجتمع المدني العالمي⁹. وقد تفرعت عليه آلاف الجهات والمؤسّسات والجمعيات ذات الاهتمامات المتعلقة بالحياة الإنسانية في العالم. وبعض تلك الجهات تتخصص في نواحٍ معينة، أو هي

ذات اهتماماتٍ شاملةٍ محلية أو إقليمية أو عالمية. كما أنّ بعضها مهتمٌّ بدعم مؤسسات الأمم المتحدة، وبعضها الآخر مستقلٌّ يعمل إلى جانبها أو في افتراقٍ عنها. والأصحُّ القول: إنّ المنطلق الأساس لتلك المبادرات يعدّ مرجعيته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومستلزماته وتطبيقاته مع العهود والمواثيق الأخرى. فهل يمكن القول: إنّ هذه المقاربات قيمة وأخلاقية، وتستند إلى الوعي الأخلاقي المتجدد بإنسانية الإنسان ووحدة الإنسانية؟

إنّ كبار رجالات العالم في الاقتصاد والسوسيولوجيا والفلسفة والتاريخ ينقسمون في

نطاق الوعي الجديد إلى قسمين كبيرين، لا يختلفان في المنطلق، بل يختلفان في الأولويات. هناك الفريق الذي ينطلق من مقولة الحرية والكرامة، وهناك الفريق الذي ينطلق من مقولة العدالة. ويبدو للوهلة الأولى أنّ الفروق ليست كبيرة. وسواء أكان ذلك صحيحاً أم لا، فالمقصود

إنّ كبار رجالات العالم في الاقتصاد والسوسيولوجيا والفلسفة والتاريخ ينقسمون في نطاق الوعي الجديد إلى قسمين كبيرين، لا يختلفان في المنطلق، بل يختلفان في الأولويات. هناك الفريق الذي ينطلق من مقولة الحرية والكرامة، وهناك الفريق الذي ينطلق من مقولة العدالة.

9 - قارن ألان تورين: الحداثة المتجددة، نحو مجتمعات أكثر إنسانية (2020)، وإدغار موران: إنسانية الإنسانية، الهوية الإنسانية - والمنهج: معرفة المعرفة: الأفكار (2019).



أنّ الأولويات هي المختلفة بناءً للإدراك المختلف للاحتياجات العاجلة أو الضرورية؛ وذلك أنّ فريق مقولة الحرية يرى أنّ المشكلة الإنسانية الرئيسة اليوم هي الافتقار إلى الحرية المتعلقة بجوهر إنسانية الإنسان الفرد، وضرورة توفير شروطها السياسية والاجتماعية والدولية. بينما يرى الفريق الآخر ضرورة توفير العدالة وشروطها الاجتماعية والدولية والدولية في العالم الواقعي؛ ليكون ذلك سبيلاً للتأهل لازدهار الحرية. ولو فكرنا قليلاً لوجدنا أنّ هذين التيارين قديمان في حضارة القرن العشرين، التي قادها الأوروبيون والأميريكيون، ثم شارك فيها الآسيويون من مواقع التقدّم والنجاح الاقتصادي. لقد كان أهل مقولة الحرية - بوصفها خصّ خصائص إنسانية الإنسان - يهتمون أهل مقولة العدالة بأنهم شموليون؛ بينما كان أهل مقولة العدالة يهتمون دُعاة مقولة الحرية بنُصرة رأسمالية الظلم الاجتماعي غير الأخلاقية. وبالطبع ما كان الخلاف الأبرز في المنطلقات؛ بل في التداخيات.

في مطلع السبعينات نشر جون راولز كتابه: نظرية العدالة (1971)، الذي أراد فيه أن يقف بين المحورين، أو يتوسط بين الطرفين. ولأنه يعيش في نظامٍ سياسي ليبرالي؛ فقد كان تركيزه على ما ينقصه ويقلل من جاذبيته في نظر الشباب، وهي مسألة العدالة، بما يعني المساواة والكرامة، والكفاية وتكافؤ الفرص. وبسبب تأكّده على الخروج من النفعية؛ فإنه أعطى العدالة معنى القيمة وليس معنى القانون فقط. وبذلك فقد انتقد كثيرون كتاب راولز، من وجهة نظر أنه أخلاقي وقيمي وليس قانونياً صارماً؛ بينما ناقشه مفكرون وفلاسفة وقانونيون واقتصاديون بوصفه مقارنةً جديدةً، وخطوة واسعة للأمام. لكن كيف تتطور العدالة إلى هذه الأفاق الشاسعة من دون نزاعاتٍ وصراعٍ طبقي؟ راولز يرى أنّ ذلك ممكن وتحقق جزئياً في الدول الليبرالية والديمقراطية. فالنقاش الحر والمنافسة - وحتى الدوافع الدينية - كل ذلك يؤدي إلى تطور مجتمع العدالة العالمي، وليس بالداخل الوطنية

فقط، والتي امتلكت منطلقات جيدة. ونظرية كانط في السلام الدائم معروفة، وهي تستند إلى التعاون بين الدول الدستورية. وقد أراد الفيلسوف الألماني هابرماس - وهو من ضمن المناقشين الكثر لرؤية راولز - بلوغ الهدف الذي سعى إليه الفيلسوف الأميركي من خلال التداولية على المستوى العالمي، أو المجتمع المدني العالمي. فالمفكرون الألمان بعد الحرب الثانية لا يريدون أن يهبوا الدولة الهيغلية والهويزية دوراً كبيراً بسبب ما حصل عندهم. ولذلك رأى هابرماس أنّ المشاركة الحرة للأفراد والفئات الاجتماعية - على المستويات الوطنية والعالمية - هي الوسيلة

الوحيدة للإجماعات التي تقترن فيها الحرية بالعدالة. لكن راولز لاحظ أنه لا بد في الجانب القانوني من دورٍ للسلطة السياسية من أجل التطبيق من جهة، ولتجنب الراديكاليات التخريبية باسم الحرية أو العدالة من جهة أخرى. ولذلك تحدث هابرماس أيضاً عن الدولة الدستورية وتعاون الدستوريات، بحسب كانط. وبذلك تصبح العدالة قيمةً وحقاً، إضافةً إلى الجوانب القانونية التي ما عادت كافيةً وإن تكن ضرورية.

كان أهل مقولة الحرية بوصفها أخصّ خصائص إنسانية الإنسان - يتهمون أهل مقولة العدالة بأنهم شموليون؛ بينما كان أهل مقولة العدالة يتهمون دُعاة مقولة الحرية بنُصرة رأسمالية الظلم الاجتماعي غير الأخلاقية.

وهكذا فإنّ مقاربة جون راولز أطلقت أفكاراً جديدةً حول آفاق ومقاربات قيمية وأخلاقية على المستويات الوطنية والعالمية. وهي الرؤى الجديدة التي تنظر إلى الإنسان في شموليته، وليس في محيطه المادي أو الجغرافي والاستراتيجي فقط. وفي حين اتجه مفكرون - مثل پول ريكور وتشارلز تايلور - إلى فتح الأخلاقي والديني على العلماني، انصرف آخرون إلى فتح النظام الدولي بركيزته - ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان - على المجتمع المدني العالمي، والمؤتلف الإنساني، ووحدة الإنسانية.

المؤتلف الإنساني:

جاء في استهلال «إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني (يناير 2020)¹⁰: يحتاج العالم اليوم وغداً إلى رؤيةٍ ومنطقٍ قيميٍّ وأخلاقيٍّ يحدد في الوعي والواقع مقومات الاجتماع والتآلف بين البشر، من حيث إنهم أناسٌ يريدون العيش معاً في «مؤتلف» تنمو فيه إنسانيتهم، وتتحقق فيه آمالهم بحيواتٍ اجتماعيةٍ وطنيةٍ وعالميةٍ، تسودها الكرامة والسلام والقسط والتقدم». أما دواعي الإعلان فقد تحددت في الاستهلال بالمغفريات التالية:

1 - التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي فتح آفاقاً شاسعةً على المعارف المتنامية، التي أدخلت تغييراتٍ نوعيةً على حياة الإنسان والإمكانات الكبيرة لتطوره وتقدمه.

2 - تفاقُم نزعات وميول المغالبة والعنف؛ لقيام النظام العالمي على توازنات القوة وليس على قوة التوازن.

3 - عدّ حرية السوق في زمن العولمة والتسليع الفلسفة العليا للحراك الاقتصادي، مما يجعل المغالبة مهيمنةً أيضاً في المجال الاقتصادي، وليس في المجال الاستراتيجي فقط.

4 - ظهور تياراتٍ كبرى في الأوساط العالمية تدعو للسلام والعدالة، وتعدُّ ذلك نصرةً لحقوق الإنسان وتقدم الإنسانية¹¹.

هناك إذن جانبان رئيسان في إطلاق المبادرة: الأخطار على البشرية الناجمة عن نزعة المغالبة القتالية على المستوى الاستراتيجي، ونزعة المغالبة وقوى السوق على المستوى الاقتصادي. وهذا العامل بجانبه زاد

10 - إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني، مسقط 1441هـ/2020م. وقارن بمجلة التفاهم العدد 67، السنة الثامنة عشرة، يناير 1441هـ/2020م: إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني، الأبعاد القيمية والكونية. ويتضمن العدد ستاً وعشرين مقالاً في فهم وتحليل الإعلان، مبادئ وتداعيات.

11 - قارن إيمانويل فالرشتاين: نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين (2016).

الأخطار على السلام العالمي وأمن الإنسان وإنسانيته. والجانب الآخر الإيجابي هو التيار الكبير للعدالة والسلام وإنسانية الإنسان، والذي انطلق في العالم لإحقاق وحدة الإنسانية وحقوقها وكرامتها وكفايتها وعدلها وسلامها. وتيارات المجتمع المدني العالمي الضخمة - والتي تقوم بأعمالٍ عظيمةٍ على المستوى الإنساني الشامل، مستقلةً أو متعاونةً مع المؤسسات الدولية والجهات الأخرى الدولية والإقليمية - تستحق الدعم والتشجيع والانخراط. وكما جاءت مبادرة جون راولز للقاء بين القانوني/السياسي، والقيمي/الأخلاقي - فإنّ هذه المبادرة باسم المؤتلف الإنساني إنما تحاول

**جاء في استهلال «إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني» (يناير 2020):
يحتاج العالم اليوم وغداً إلى رؤيةٍ ومنطقٍ قيميٍّ وأخلاقيٍّ يحدد في الوعي والواقع مقومات الاجتماع والتآلف بين البشر.**

إعادة الوصل بين الاستراتيجي والأخلاقي؛ ففي المجال الاستراتيجي غلبت ممارسات الصراع والمغالبة، وفي المجال القيمي/الأخلاقي غلبت مقاربة الحريات الفردية والأخلاق الشخصية. والمقصود استعادة الجانب الإنساني العام في الاستراتيجي، واستعادة الجانب الإنساني العام والاستراتيجي في القيمي والأخلاقي.

ولذلك فإنّ البندين الأول والثاني من الإعلان يركّزان على البُعد الرؤيوي والفلسفي (وحدة البشرية، والتساوي في الحقوق والواجبات

والمسؤولية) وعلى البُعد القيمي والأخلاقي (حق العقل، وحق الكرامة، وحق السلام، وحق العدالة، وأخلاق التعامل والمسؤولية). ويلى هذين البندين ثلاثة بنودٍ هي: البُعد القانوني، والبعد الوطني والثقافي والاجتماعي، والبعد الجيواستراتيجي؛ وهي التي تنقل من الخاص والفرد في الوطنية والانتماء إلى الجيو - استراتيجي المعتدّ به في النظام العالمي. في حين يبقى البند السادس وقد سماه الإعلان: البُعد الحوارية والتدولي. وقيمة هذا البند أنه الوسيلة الأفضل لاختراق المجالات الفردية والوطنية إلى الدولي والإنساني. ولأنّ المقاربة مقارنةً قيميةً وأخلاقيةً؛ فإنّ المأمول - بفضل ضغوط قوى وجهات المجتمع المدني العالمي، والقوى الباقية للإعلان العالمي



لحقوق الإنسان، ومن طريق الحوارات المتعددة الأطراف والأشكال بين الوطني والعالمي والإقليمي وحوار الوساطة والتحكيم - أن يمكّن من نزع شوكة العنف أو كسرها في المجالات الدولية والإقليمية والوطنية. وبذلك تستعيد المؤسسات الدولية قوتها في الوساطة وفي فضّ النزاعات عند انتفاء العنف أو المغالبة أو التهديد بهما. ومن جهةٍ أُخرى تصبح للأمم المتحدة وللمجلس الأمن أذرع غير المفوضيات وغير القوى العسكرية؛ هي أذرع المجتمع المدني العالمي للسلام والعدالة وإنسانية الإنسان ووحدة الإنسانية.

إنّ المقاربة القيمية والأخلاقية ضرورية لفتح آفاقٍ جديدةٍ للسلام والعدالة وإنسانية الإنسان. وقد جرت محاولاتٌ لإصلاح النظام العالمي من حيث التنظيم والإدارة وحكم القانون، والسلطة التقديرية. لكن إذا كان المقصود تحقيق السلام والعدالة في العالم؛ فإنّ المقاربة القيمية والأخلاقية تعطي الميثاق والإعلان روحاً جديداً وقوةً جديدة. ومن هنا تأتي أهمية إعلان السلطان للمؤتلف الإنساني - بوصفه مبادرةً استراتيجيةً من صاحب تجربةٍ عريقةٍ في السلطة - لوضع القيمي والأخلاقي مرجعيةً للسياسي والاستراتيجي.